إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

بيان صحفي رقم 09/248
للنشر الفوري
الأول من يوليو 2009

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

صندوق النقد الدولي يعتمد إطارا لإصدار السندات للقطاع الرسمي

اعتمد المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي اليوم إطارا ينظم إصدار السندات للبلدان الأعضاء وبنوكها المركزية.

وصرح السيد دومينيك ستراوس–كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، بأن "هذا الإطار المبتكر سيعزز قدرة الصندوق على تقديم مساعدات سريعة لبلدانه الأعضاء وقتما دعت الحاجة." وقال: "إن هذه الأداة التمويلية الجديدة وغيرها من مبادراتنا التمويلية الأخرى تبرهن على التزام الصندوق وبلدانه الأعضاء بالتصدي المباشر لآثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وفي الوقت نفسه، تتيح سندات الصندوق سبل الاستثمار الآمن لبلداننا الأعضاء."

وطبقا لهذا الإطار، يجوز للبلدان الأعضاء توقيع اتفاقيات لشراء سندات الصندوق بحد أقصى يحدده البلد العضو. وقد أعربت عدة بلدان أعضاء بالفعل عن رغبتها في شراء أوراق المديونية التي يصدرها الصندوق، حيث أشارت الصين إلى عزمها استثمار مبلغ يصل إلى 50 مليار دولار أمريكي، كما أشارت كل من البرازيل وروسيا لعزمها استثمار مبلغ يصل إلى 10 مليارات دولار (راجع البيانات الصحفية 09/204 و09/207 و 09/187).

ويمكن البدء بإصدار هذه السندات بعد إبرام أول اتفاقية لشراء السندات مع أي بلد عضو. وسوف يصدر الصندوق هذه السندات عند صرف القروض للبلدان التي تتلقى مساعدات مالية من الصندوق. وبمجرد شراء البلدان الأعضاء أو بنوكها المركزية لهذه السندات تصبح قابلة للتداول في القطاع الرسمي، الذي يشمل جميع البلدان الأعضاء وبنوكها المركزية وخمسة عشر مؤسسة متعددة الأطراف ــ وهي المؤسسات الحائزة المعتمدة لحقوق السحب الخاصة (SDR) (راجع صحيفة الوقائع التي تتناول حقوق السحب الخاصة).

وتحسب القيمة الاسمية للسندات بحقوق السحب الخاصة ــ وحدة الحساب المعتمدة لدى الصندوق ــ وهي سلة عملات تتألف من الدولار الأمريكي واليورو والين الياباني والجنيه الاسترليني. وتُسدد مدفوعات الفائدة على أساس ربع سنوي حسب سعر الفائدة الرسمي على حقوق السحب الخاصة، وهو المتوسط المرجح لأسعار الفائدة بهذه العملات لمدة ثلاثة أشهر.

ويبلغ الحد الأقصى لأجل استحقاق هذه السندات خمس سنوات، تمشيا مع الحد الأقصى لأجل استحقاق قروض الصندوق في ظل اتفاقات الاستعداد الائتماني (Stand-By Arrangements) واتفاقات خط الائتمان المرن (Flexible Credit Line). وقد زادت الموارد المُلتزم بها في ظل هذه الاتفاقات الإقراضية مع الصندوق حتى تجاوزت 100 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (نحو 150 مليار دولار أمريكي) في العام الماضي، حيث كان الصندوق مرنا في تلبية احتياجات البلدان الأعضاء التمويلية خلال الأزمة العالمية.

وقد أكد المدير العام أن "هذا الإطار المنظِّم لإصدار سندات الصندوق يشكل خطوة كبيرة في مسار جهودنا المستمرة لتأمين الموارد الكافية لكي يظل الصندوق فعالا في تلبية احتياجات البلدان الأعضاء في هذه الفترات التي تسودها التحديات ويشوبها عدم اليقين."